

Distr.: General  
7 April 2000  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الرابعة والخمسون

البند ١٣٠ (أ) من جدول الأعمال

تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١):

بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت

## تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١): بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت

### تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن الأداء المالي لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت في الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ (A/54/709) وعن الميزانية المقترحة لتغطية نفقات البعثة لفترة الـ ١٢ شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (A/54/736). والتقت اللجنة، أثناء نظرها في التقريرين، بممثلي الأمين العام، عن فيهم كبير الموظفين الإداريين، الذين قدموا معلومات وتوضيحات إضافية.

٢ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أحكام قرار الجمعية العامة ١٨/٥٤ المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى مجلس مراجعي الحسابات أن يقوم على سبيل الأولوية بمراجعة شاملة تتناول حسابات بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت، ولا سيما مسألة دفع بدل الإقامة المخصص للبعثة، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً شاملاً عن هذه المسألة خلال فترة

الأداء المالي في الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩

٣ - مثلما وردت الإشارة إلى ذلك في الفقرة ٣ من تقرير الأمين العام (A/54/749)، فإن المبلغ الذي اعتمدته الجمعية العامة لتغطية نفقات البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، يصل إجماليه إلى

الأول/ديسمبر ١٩٩٩ دفع ٣٠٤ ٥٠٤ دولارات لـ ٢١ مطالبة، مما ترك رصيذا قدره ٧٠٠ ٤١٠ دولار من الالتزامات غير المصفاة و ١٢ مطالبة في انتظار البت فيها.

٦ - وكما أشير إلى ذلك في الفقرة ٦ من التقرير، فإن الرصيد غير المستعمل البالغ ٤٠٠ ٤٥٣ دولار تحت بند الأفراد المدنيين نتج عن ارتفاع معدلات الشغور في الوظائف الدولية والمحلية عما كان مقدرا في الأول فبينما نصت تقديرات الميزانية على ٥ في المائة كمعامل شغور في ملاك الموظفين المأذون به المكون من ٧٢ وظيفة دولية و ١٦٦ وظيفة محلية، بلغ متوسط معدل الشغور الفعلي خلال الفترة المشمولة بالتقرير ١٨ في المائة في الوظائف الدولية و ١١ في المائة في الوظائف المحلية. وأبلغت اللجنة الاستشارية بالمصاعب التي واجهتها البعثة فيما يتعلق بتثبيت الموظفين والاحتفاظ بهم؛ وبالإضافة إلى ذلك جرى نشر بعض الموظفين في بعثات جديدة. وتلاحظ اللجنة أن هذه الحالة قد سادت لفترة لا بأس بها وأبلغ عنها في سياق تقرير الأداء عن الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، التي بلغت فيها معدلات الشغور ٢٢ في المائة بالنسبة للموظفين الدوليين و ١١ في المائة بالنسبة للموظفين المحليين، والفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، التي بلغت فيها معدلات الشغور ٢٠ في المائة بالنسبة للموظفين الدوليين و ١٨ في المائة بالنسبة للموظفين المحليين. (انظر A/53/782، الجدول ٢، و A/52/790/Add.1، المرفق الثاني - ألف). وأبلغت اللجنة بأن العديد من الوظائف الشاغرة كانت في الدوائر الإدارية للبعثة. واللجنة لا توصي بإجراء أي تخفيض في التقديرات، ولكنها توصي بإجراء تحليل لتحديد سبب استمرار ارتفاع عدد الشواغر، وتأثير استمرار معدلات الشغور المرتفعة على عمليات البعثة، والحلول الممكنة،

٨٠٠ ١٤٣ ٥٢ دولار (صافيته ٦٠٠ ٢٥٥ دولار)، ومنه مبلغ ٤٠٠ ٦١٨ دولار مخصص لحساب دعم عمليات حفظ السلام. ومع أخذ نصيب الثلثين من المبلغ الصافي في الحسبان (أي باستثناء حساب الدعم)، وهو يساوي ٧٠٠ ٥٠٣ ٣٣ دولار وسيمول من التبرعات التي ستقدمها حكومة الكويت، قسم على الدول الأعضاء مبلغ إجماليه ١٠٠ ٦٤٠ ١٨ دولار (صافيته ٩٠٠ ٧٥١ دولار).

٤ - وبلغ مجموع النفقات في الفترة المشمولة بالتقرير ما إجماليه ٩٠٠ ٩٦٠ ٤٩ دولار (صافيته ٧٠٠ ٣٢٣ ٤٨ دولار)، مما أسفر عن رصيد غير مستعمل إجماليه ٩٠٠ ١٢٨ ٢ دولار (صافيته ٩٠٠ ٩٣١ ١ دولار) أو بالأرقام الإجمالية، قرابة ٤ في المائة من المبلغ المرصود. وكما أشير إلى ذلك في تقرير الأمين العام، فإن الرصيد غير المستعمل نتج أساسا عن انخفاض تكاليف سفر المراقبين العسكريين، وارتفاع معدل الشغور في وظائف الأفراد المدنيين عما كان مقدرا في الأول، وتقلص الاحتياجات المتعلقة بالعمليات الجوية والإنهاء المبكر لعقد استئجار الطائرة الثابتة الجناحين بسبب إغلاق المجال الجوي العراقي.

٥ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن تسديد تكاليف القوات بلغ، حتى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩، ما مجموعه ٧٠,٥ مليون دولار، في حين كان المبلغ المطلوب دفعه عن الفترة من ١ أيار/مايو ١٩٩٩ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ ما قدره ٨,٩ ملايين دولار. وفيما يتعلق بالمعدات المملوكة للوحدات، أبلغت اللجنة بأنه تم، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، تسديد مبلغ قدره ٤,٣ ملايين دولار وكان المبلغ المطلوب دفعه ٥,٤ ملايين دولار، في حين بلغ مجموع الالتزامات غير المصفاة فيما يتعلق بالمعدات المملوكة للوحدات ٢,٩ مليون دولار. وفيما يتعلق بالتعويض عن الوفاة والعجز، جرى حتى ٣١ كانون

العامة، فيما يتصل بتمويل البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، في اتخاذ قرار بشأن معالجة الرصيد غير المستعمل الذي يبلغ إجماليه ٩٠٠ ١٨٢ ٢ دولار (صافيه ٩٠٠ ٩٣١ دولار). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يُقيد الرصيد غير المستعمل لحساب الدول الأعضاء، على أن يكون مفهوماً أن يجري في الأول تسديد ثلثي المبلغ لحكومة الكويت.

#### معلومات عن الأداء في الفترة الحالية

٩ - أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الوظائف المشغولة من الملاك المأذون به للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (٩٠٨ من الوحدات العسكرية، و ١٩٥ مراقبا عسكريا، و ٧٢ موظفا دوليا و ١٦٦ موظفا محليا)، كانت حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، ٩٨٠ من الوحدات العسكرية، و ١٩٣ مراقبا عسكريا و ٥٣ موظفا دوليا و ١٤٧ موظفا محليا.

١٠ - وقُدمت للجنة الاستشارية بيانات عن النفقات في الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، وذلك حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وبلغت النفقات خلال هذه الفترة ٨٠٠ ٩٣٤ ٢٩ دولار من مبلغ مخصص قدره ١٠٠ ٩٩٦ ٥١ دولار.

تقديرات التكاليف للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١

١١ - تقدر تكلفة تغطية نفقات البعثة لفترة الـ ١٢ شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ بمبلغ إجماليه ٨١٨ ٠٠٠ ٤٩ دولار (صافيه ٨٢٣ ٠٠٠ ٤٧ دولار) وذلك على النحو المشار إليه في الفقرة ١ من تقرير الأمين العام (A/54/736). ويُمول ثلثا هذا المبلغ عن طريق تبرعات من حكومة الكويت. وتمثل

بما في ذلك تحديد ما إذا كان من الممكن إلغاء بعض الوظائف المعنية.

٧ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، بعد الاستفسار، بأن ٩٠ في المائة من أنشطة الشراء التي تقوم بها البعثة تجري في منطقة البعثة. ويتضمن الجزء الأكبر من المواد المشتراة عن طريق المقر، طلبات تتعلق بالتجهيز الإلكتروني للبيانات، والاتصالات، والمركبات. وفي هذا الصدد، طلبت اللجنة المزيد من التوضيح فيما يتعلق بتخطيط الشراء وأداء الباعة، اللذين قدم مجلس مراجعي الحسابات تعليقات عليهما في تقريره<sup>(١)</sup>. وأبلغت اللجنة بأن هناك تخطيطا فيما يتعلق بالمواد المشتراة عن طريق المقر؛ أما عمليات الشراء المحلي فهي تعتمد إلى حد كبير على المخصصات وأنشطة الشراء في مختلف وحدات البعثة. وفيما يتعلق بتقييم الباعة، أُبلغت اللجنة بأنه قُدمت تقييمات إلى شعبة المشتريات بالمقر، ولكن لم يُقدم سوى تقييمان حيث أنهما كانا يتعلقان بالعقدين الوحيدين، واحد لحصص الإعاشة والآخر لخدمات الدعم، اللذين تجاوزت قيمتهما ٢٠٠ ٠٠٠ دولار. وأبلغت اللجنة، بعد الاستفسار، بأن وظيفة واحدة من الفئة الفنية من بين الوظائف العشرة في قسم المشتريات التابع للبعثة، ظلت شاغرة لفترة وصلت إلى ١٢ شهرا. ونظرا للحاجة إلى تعزيز وظيفة الشراء في هذه البعثة (كما أُشير إلى ذلك أعلاه، فإن ٩٠ في المائة من عمليات الشراء تجري في البعثة)، تحت اللجنة على اتخاذ خطوات ملء هذه الوظيفة بدون مزيد من التأخير.

٨ - وكما أُشير إليه في الفقرة ١٢ من تقرير الأمين العام (A/54/709)، يتمثل الإجراء الذي يتعين أن تتخذه الجمعية

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والخمسون، الملحق رقم ٥ (A/54/5)، المجلد الثاني، الفصل الثاني، الفقرتان ٦١ و ١٠٢.

ومن بين الـ ٧٢ وظيفة دولية، كانت ٥٣ وظيفة مشغولة؛ ومن بين الـ ١٦٦ وظيفة محلية، كانت ١٤٧ وظيفة مشغولة. وهكذا، بلغت معدلات الشغور، حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، ٢٦ في المائة بالنسبة للموظفين الدوليين، و ١١ في المائة بالنسبة للموظفين المحليين. وتستند تقديرات الموظفين المدنيين للفترة الحالية المنتهية في ٣١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ أيضا إلى معامل شغور نسبته ١٠ في المائة. وتكرر اللجنة تأكيد توصيتها بدراسة تأثير استمرار معدلات الشغور المرتفعة هذه على العمليات (انظر الفقرة ٦ أعلاه).

١٥ - وتخطط اللجنة الاستشارية علما بالانخفاض البالغ ٢٤٨ ٠٠٠ دولار نتيجة العقد الجديد لحصص إعاشة الوحدات العسكرية. وتبلغ تكلفة الوحدة من حصص الإعاشة ٤,٦٥ دولارات للشخص في اليوم، مقارنة بتكلفة الوحدة البالغة ٥,٥٠ دولارات للشخص في اليوم المقدرة للفترة المالية الحالية. وأبلغت اللجنة بأن المتعاقد هو المسؤول بموجب العقد الجديد، على توفير جميع الموظفين والمواد الغذائية وعلى صيانة معدات الطبخ التي توفرها البعثة. وتقدم وجبات طعام للأفراد المؤهلين فقط (أفراد الجيش) عند الاستظهار ببطاقة هوية صالحة يجري "تمريرها" لتسجيل وجبة الطعام في نظام الحاسوب ولمنع حصول نفس الشخص على أكثر من وجبة واحدة. ولا تدفع البعثة إلا ثمن الوجبات المقدمة بالفعل. وتكفل أحكام العقد وشروطه، فضلا عن التسجيل المحوسب للخدمات، الإدارة الفعالة للعقد ومراقبتها. وترحب اللجنة بهذه الترتيبات وتأمل ألا يُدخِر أي جهد لتعميم العمل بها في بعثات أخرى.

١٦ - وكما أشير إلى ذلك في الفقرة ١٧ من التقرير، يستند سداد المبالغ المستحقة لحكومتين مقابل ما تقدمانه من معدات للبعثة إلى النظام القديم لسداد المبالغ وهو ١٠ في المائة من قيمة المعدات سنويا. والمفاوضات جارية حاليا بين الأمم المتحدة وإحدى الحكومتين لسداد مقابل المعدات

الميزانية المقترحة انخفاض قدره ١,٩ في المائة (٨٠٠ ٩٥٩ دولار) بالقيمة الإجمالية مقارنة بالمبلغ المخصص للفترة الحالية الممتدة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. ويعكس هذا التخفيض انخفاض قدره ٠,٧ في المائة في تكاليف الموظفين المدنيين وانخفاض قدره ٧,٧ في المائة في التكاليف التشغيلية، وتقابل هذا الانخفاض جزئيا زيادة قدرها ٠,١ في المائة في تكاليف الأفراد العسكريين.

١٢ - وتلاحظ اللجنة التحضيرية أنه يوجد في الجدول الوارد في الفرع خامسا من التقرير عدد من التبرعات غير محددة القيمة. وأبلغت اللجنة، بعد الاستفسار، بأن هذه التبرعات تتعلق ببنود كانت لولا ذلك ستدرج في الميزانية. بيد أن الأمانة العامة لم تستطع أن توفر للجنة قيمة مبالغ التبرعات. وترى اللجنة أن هذا يبعث على القلق حيث أنه يدل على عدم الامتثال لشرط إدراج جميع التكاليف في الميزانية.

١٣ - وتغطي التقديرات تكاليف ١٩٥ مراقبا عسكريا، و ٩١٠ من أفراد الوحدات و ٧٢ موظفا دوليا و ١٦٦ موظفا محليا. وكما أشير إلى ذلك في الفقرة ١ من المرفق الأول جيم، فإن تقديرات تكاليف الموظفين المدنيين تستند إلى معامل شغور نسبته ١٠ في المائة فيما يتعلق بالموظفين الدوليين والمحليين على السواء. وتلاحظ اللجنة الاستشارية، مثلما أشير إلى ذلك في الفقرة ١٠ من المرفق الأول جيم، أن تسع وظائف فقط (٤ من الفئة الفنية و ٥ من فئة الخدمة الميدانية) يشغلها حاليا موظفون عينتهم البعثة. وتوصي اللجنة بزيادة اللجوء إلى هذا النوع من الموظفين لمعالجة حالة الشغور المزمن في البعثة.

١٤ - وأبلغت اللجنة، بعد الاستفسار، بملاك الموظفين حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. ومن بين الـ ١٩٥ من المراقبين العسكريين المقررين في الميزانية، كان هناك ١٩٣؛

بذل كل ما يمكن من الجهود لتفادي تشتت أنشطة التدريب التي قد لا تتسم على المدى الطويل بفعالية التكاليف.

١٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية، كما أشار إلى ذلك في الفقرة ٢٩ من المرفق الأول جيم، أن المبلغ المقدر بـ ٧٠ ٠٠٠ دولار لخدمات تجهيز البيانات يتصل برسوم الترخيص باستخدام البرمجيات للأغراض الخاصة بشؤون المالية وكشوفات المرتبات والمشتريات والاستخدامات التجارية الأخرى. وترى اللجنة أنه ينبغي عرض هذه التكاليف بشكل يتسم بقدر أكبر من الشفافية وينبغي أن تتضمن معلومات عن المعايير المستخدمة لتحديد ما إذا كان الشراء أفضل أم وضع ترتيب استئجار.

٢٠ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن المقترحات المتعلقة بالاحتياجات غير المتكررة البالغة ٨٠٠ ١٠٨ دولار لاستبدال المعدات القديمة/البالية للتجهيز الإلكتروني للبيانات، كما ترد في المرفق الثاني جيم من التقرير، تأخذ في الاعتبار مقتنيات الفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ في إطار برنامج الامتثال لمتطلبات سنة ٢٠٠٠.

٢١ - ويرد الإجراء الذي يتعين أن تتخذه الجمعية العامة فيما يتصل بتمويل البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ في الفقرة ٣ من التقرير (A/54/736). وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على ميزانية البعثة لفترة الـ ١٢ شهرا التي تبدأ في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ بمبلغ إجماليه ٨١٨ ٠٠٠ ٤٩ دولار (صافيه ٨٢٣ ٠٠٠ ٤٧ دولار) بما في ذلك المبلغ الصافي وقدره ٨٨٢ ٠٠٠ ٣١ دولار، الذي يمثل ثلثي التكاليف والذي يمول عن طريق تبرعات تقدمها حكومة الكويت.

المقدمة للبعثة استنادا إلى الترتيبات الجديدة. وأبلغت اللجنة، بعد الاستفسار عن الأساس الذي استند إليه في إعداد الميزانية فيما يتعلق بالاكْتفاء الذاتي في غياب مذكرة تفاهم، بأنه جرى تقدير المبلغ المرصود للاكتفاء الذاتي في انتظار وضع الصيغة النهائية لمذكرة التفاهم.

١٧ - وفيما يتعلق بسفر الموظفين، تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه خُصص، للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، مبلغ قدره ٦٨ ٢٠٠ دولار، ولم يُنفق سوى ٤٧ ٨٠٠ دولار. وأبلغت اللجنة بأنه أُنفق، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ ما مجموعه ٢٤ ٢٠٠ دولار من المبلغ المخصص للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ وقدره ٨٨ ٩٠٠ دولار. وقُدمت للجنة، بناء على طلبها، معلومات تتعلق بأسباب انخفاض مستوى الإنفاق في الفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ وتفاصيل تتعلق بالأنشطة التي أُجّلت أو أُلغيت وأسباب ذلك الإجراء (انظر المرفق).

١٨ - وترى اللجنة الاستشارية أن المعلومات المقدمة فيما يتعلق ببرامج التدريب بالبعثة لا تتسم بالشفافية. ونظرا لما يجري منحه من الأولوية لبرامج التدريب في الفترة المالية ٢٠٠٠-٢٠٠١، فقد طلبت اللجنة المزيد من التوضيحات بشأن كيفية صياغة التقديرات المتعلقة بالتدريب. إذ لم يُطلب إلا ١٥ ٠٠٠ دولار، وهو نفس المبلغ الذي طُلب للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وقد أُنفق في الفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ مبلغ ٤٠ ٠٠٠ دولار. وخلصت اللجنة، استنادا إلى المعلومات التي قدمها ممثلو الأمين العام، إلى أن طلب مبلغ ١٥ ٠٠٠ دولار لا يتصل لا بعدد الأفراد المقرر تدريبهم ولا بالمواضيع المحددة المتوقعة للتدريب. لذلك توصي اللجنة بإجراء استعراض لأساليب تحديد التكاليف واختيار المتدربين. وينبغي تخطيط البرنامج على نحو جيد حتى يستفيد منه أكبر عدد ممكن من أفراد البعثة، كما ينبغي

**المرفق**  
**النفقات المدرجة في الميزانية والنفقات الفعلية المتعلقة بالسفر في الفترة**  
**من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩**

الغرض من السفر		تقديرات السفر المدرج في	الميزانية
		نفقات السفر الفعلي	
		(بدولارات الولايات المتحدة)	(بدولارات الولايات المتحدة)
<b>١ - من المقر</b>			
تقييم البعثة		٩ ٨٠٠	٧ ٢٠٠
المراجعة الداخلية للحسابات (ثلاثة مراجعين)		٣٠ ٦٠٠	٣٠ ٦٠٠
استعراض بدل الإقامة المخصص للبعثة (شخص واحد من دائرة إدارة شؤون الموظفين والدعم/شعبة الإدارة الميدانية والسوقيات)		٥ ٥٠٠	-
تركيب وحدة نظام اتصالات للإدارة الميدانية		١ ٩٠٠	-
السفر لمراجعة الحسابات الداخلية (رسوم الفترة السابقة)		١ ٧٠٠	-
<b>٢ - من منطقة البعثة وداخلها</b>			
قائد القوة ومسؤولون آخرون (٣ رحلات)		١٢ ٧٠٠	٢٠ ٤٠٠
إخصائي في سلامة الطيران (٤ رحلات من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان)		٦٠٠	٦ ٠٠٠
السفر داخل البعثة (٤ أشخاص)		٨ ٢٠٠	٤ ٠٠٠
ترقية موظفين فئة الخدمة الميدانية		٤ ٦٠٠	-
المشاورات السياسية		٢ ٨٠٠	-
<b>المجموع</b>		<b>٤٧ ٨٠٠</b>	<b>٦٨ ٢٠٠<sup>(ب)</sup></b>

**الحواشي:**

- (أ) كانت الرحلة المقررة الوحيدة التي لم تتم تتمثل في سفر ثلاثة مراجعي حسابات للقيام بمراجعة الحسابات الداخلية. وخلال الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، ركز مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنشطته في مراجعة الحسابات على مسألة دفع بدل الإقامة المخصص للبعثة مما تطلب أكثر من الوقت المخصص في الأول لمراجعة حسابات البعثة في منطقة البعثة. ونتيجة لذلك، لم يجر الاضطلاع بأية عملية مراجعة للحسابات في منطقة البعثة خلال الفترة ذاتها.
- (ب) هذا المبلغ المقدّر أقل من مبلغ ٨٨ ٩٠٠ دولار المبين في المرفق الأول للمعلومات التكميلية المقدمة إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في المرفق الأول من تقرير الأمين العام (A/52/824) لأن المبلغ المقدّر بـ ٨٨ ٩٠٠ دولار كان زائداً عن الحاجة (انظر تفاصيل التكاليف الواردة في المرفق الثاني جيم من الوثيقة A/52/824).